معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)

طاولة مستديرة (3)

جلسة طاولة مستديرة

تنظيم حرية استخدام الانترنت

ايار 2012

القانون وحرية استخدام الإنترنت

التاريخ:2012/5/7

الخلفية والمبررات:

تشير أرقام جهاز الإحصاء المركزي إلى أن نسبة مستخدمي الانترنت والحواسيب في المجتمع الفلسطيني في تزايد مستمر وكبير. كما تدل تلك الإحصائيات على أن أكثر من ربع الوقت المستخدم في تصفح الانترنت يكون بغرض التسلية والترفيه، من ناحية ثانية هناك مؤشرات على تزايد نسبة انتشار الجرائم الالكترونية في الأراضي الفلسطينية، ففي دراسة تتحدث عن الأمن الالكتروني تقول أن أكثر من ثلثي مستخدمي الانترنت قد تعرضوا الى الجرائم الالكترونية (ماس 2012).

تتنوع الجرائم الالكترونية في الأراضي الفلسطينية بين التسلل إلى مواقع الشركات وسرقة المعلومات الخاصة أو سرقة البطاقات الائتمانية وتحويل الأموال والأرصدة من حساب إلى أخر، وهناك ايضا قضايا الشتم والذم والتشهير عبر مواقع التواصل الاجتماعي والصفحات الالكترونية الخاصة .

ولقد أدى نشر مقالات تسيء الى الرئيس الفلسطيني و نشر اتهامات بالفساد لبعض الوزراء والشخصيات العامةعلى الشبكة العنكبوتية الى قيام المدعي العام في الأراضي الفلسطينية باعتقال بعض الصحفيين على خلفية نشرهم بعض الأخبار والمقالات، كما قام بحجب بعض المواقع الإخبارية على شبكة الإنترنت التي تنتقد الرئيس (وكالة معا الإخبارية بتاريخ 2012/04/24). ومن أبرز هذه المواقع: أمد للإعلام، وصوت فتح الإعلامي، وفراس برس، وIn Light Press، والكرامة برس، والكوفية برس، ووكالة ميلاد الإخبارية. واستعانت السلطة بشركة الاتصالات الفلسطينية بالتل التي استخدمت برنامج "Squid" لحجب هذه المواقع.

أدت الإجراءات السابقة التي قامت بها السلطة الفلسطينية إلى حدوث ضجة كبيرة محليا و عالميا، وإلى تعرض السلطة الفلسطينية إلى انتقادات كبيرة من قبل العديد من المؤسسات الحقوقية والناشطين في مجال حقوق الإنسان و اتحاد الصحفيين وإلى اتهام السلطة الفلسطينية بمصادرة حرية الرأي والتعبير وتكميم الأفواه باعتقال الصحفيين وحجب المواقع الإلكترونية. واستجابة إلى ردة الفعل هذه تراجعت السلطة الفلسطينية عن حجب المواقع الإلكترونية؛ حيث أصدر الرئيس محمود عباس بتاريخ 2012/5/5 توجيهاته للنائب العام أحمد المغني، وبضرورة رفع الحظر والامتناع عن أي إجراء يتناقض مع حرية الصحافة والإعلام. كما أصدر النائب العام بياناً وضح فيه التوقف عن حجب هذه المواقع و طالب نقابة الصحفيين بأن تلعب دورا في إعلام الصحافيين ومراقبة التزامهم بالقوانين وبما يحظر القانون نشره.

ونظراً لأهمية هذا الموضوع وتداعياته المختلفة بين حق المواطن في الحصول على المعلومات، وحرية الرأي والتعبير من جهة ومخاطر التشهير والقدح بالشخصيات العامة من جهة ثانية، بادر معهد ماس لعقد ورشة العمل هذه ودعا إليها جميع الأطراف ذات العلاقة وأدار اللقاء د.صبري صيدم مستشار الرئيس لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

المتحدثون الرئيسيون:

الدكتور سمير عبد الله : مدير عام معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
المستشار أحمد المغني : النائب العام لدولة فلسطين.
المهندس سليمان الزهيري : وكيل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
السيد عمار العكر : الرئيس التنفيذي لمجموعة الاتصالات الفلسطينية.

السيد عمر نزال : عضو الأمانة العامة لنقابة الصحفيين

الأسئلة الرئيسة المطروحة للنقاش:

1. هل إغلاق المواقع الالكترونية أخرج السلطة الفلسطينية عن إلتزامها بالحفاظ على الحريات ؟
2. هل يعتبر الذم والشتم والتشهير تعبيرا عن حرية الرأي و التعبير ؟
3. ما هي أساليب و آليات ملاحقة الجريمة الالكترونية التي ترتكب في عالم الانترنت ؟
4. أين مدونة السلوك للعمل الصحفي التي جرى العمل عليها ؟

ملخص مداخلات المتحدثين الرئيسيين:

قدم د. سمير عبد الله ملخصاً لدراسة الإطار القانوني الحالي والمستهدف لمكافحة الجرائم الإلكترونية، حيث استعرض بعض الأمثلة على الخسائر التي سببتها الجرائم الإلكترونية في بعض دول العالم مثل: تكبدت الولايات المتحدة الأمريكية 225 مليار دولار عام 2000، وبريطانيا تتكبد سنويا 27 مليار دولار حسب تقرير نشر عام 2011، وتسبب فايروس الحب (I love you worm) بخسائر نحو 10 مليار جنيه إسترليني على مستوى العالم. كما استعرض قائمة من تعريفات الجريمة الإلكترونية، منها على سبيل المثال بأن الجريمة الإلكترونية " أي فعل غير مشروع تكون المعرفة بتقنية المعلومات أساسية لارتكابه والتحقيق فيه وملاحقته قضائيا".

ثم بين د.سمير عبد الله أن القوانين السارية في الأراضي الفلسطينية والتي من المفروض أن تعالج الجريمة الإلكترونية قديمة، حيث أنها تغفل عن ذكر العديد من الجرائم الالكترونية , مثل قانون العقوبات المطبق حاليا, و ذكر أن معظم الدول عالجت الأمر بإصدار قانون خاص بالجرائم الإلكترونية مثل: قانون جرائم أنظمة المعلومات قانون مؤقت لسنة 2010 في الأردن، وأن السلطة الوطنية ولمعالجة "الفراغ القانوني" في ملاحقة الجرائم الإلكترونية قامت بإعداد مشروعي قانون العقوبات، وقانون المعاملات الإلكترونية، حيث ورد الجزء الأكبر من الجرائم الإلكترونية في مشروع قانون العقوبات، في حين ورد بعض الجرائم في مشروع قانون المعاملات الإلكترونية والخاصة بالتوقيع الإلكتروني. واستعرضت الورقة أهم الملاحظات على هذين المشروعين وهي: أن هناك كثير من أنواع الجرائم الإلكترونية التي وردت في كثير من قوانين الدول الأخرى لم تجر الإشارة إليها في كل من مشروع المعاملات الإلكترونية أو مشروع قانون العقوبات، ولا تتناسب العقوبات أحياناً مع الأثر المترتب على الجريمة الإلكترونية. وأهم ما أوصت به الورقة: العمل على صياغة مشروع قانون خاص بالجرائم الإلكترونية أسوة بمعظم الدول الأخرى، وأن ينص على أنواع أخرى من الجرائم الإلكترونية التي لم ترد في أي من مشروعي قانوني العقوبات والمعاملات الإلكترونية، والإشارة إلى بعض القضايا الهامة الأخرى مثل: أن تأخذ قضايا الجرائم الإلكترونية صفة الأهمية البالغة، وضرورة التعاون بين الدول والقطاع الخاص في مكافحة الجرائم الإلكترونية والحاجة لحماية المصالح المشروعة في استخدام وتطوير تكنولوجيا المعلومات، والتعاون الدولي لمكافحة الجريمة الحاسوبية.

المستشار أحمد المغني:

ذكر المستشار أن النيابة العامة تؤيد حرية الرأي والتعبير، وتحترم حرية العمل الصحفي، ولا تقوم بتكميم الأفواه. ولا تتخذ النيابة العامة باتخاذ أي إجراء ضد أي شخص أو صحفي على ما ينشره، إلا إذا تقدم بشكوى إلى النيابة شخص متضرر مما هو منشور. ولذلك برر النائب العام عملية حجب بعض المواقع الإلكترونية لما نشرته من تشهير وقدح بشخص الرئيس الفلسطيني، وبرر اعتقال الصحفي يوسف الشايب وعصمت عبد الخالقبالدعاوي المقامة ضدهم من المتضررين، وأكد أن صلاحية النيابة العامة هي حبس الشخص لمدة يومين فقط ثم يحال إلى المحكمة لكي تقرر بشأنه. كما أشار إلى أن هناك فراغ قانوني حيث يوجد بعض الجرائم التي ترتكب ولا يوجد نص قانوني يعاقب عليها.

المهندس سليمان الزهيري:

وضح المهندس سليمان الزهيري اختصاص الوزارة المتمثل بالرقابة والمتابعة للبريد الفلسطيني، وترخيص شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومحطات البث الإذاعي والتلفزيوني. كما بين أن طبيعة المشكلة القائمة حالياً وهي حجب المواقع الإلكترونية أن لها جانبين: جانب قانوني ويحكمه قوانين قديمة ولا تستجيب لمتطلبات العصر الحديث، وجانب فني يتمثل بعدم سيطرة الوزارة على بوابات الإنترنت بسبب دخول الشبكات الإسرائيلية. كما أن الانقسام السياسي يضاعف من المشكلة. ولحل المشكلات المختلفة المتعلقة بالإنترنت صاغت الوزارة العديد من مشاريع القوانين التي لم تسن بسبب الإجراءات البيروقراطية.

السيد عمر نزال:

ذكر السيد عمر نزال الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيين في العام 2011 إذ بلغت 206 انتهاكات بحقهم، 106 منها من السلطة الفلسطينية، والباقي من الإجراءات الإسرائيلية. وفي الربع الأول من العام 2012 تعرضوا إلى 58 انتهاكا، 26 منها من السلطة الفلسطينية (13 في الضفة الغربية و13 في قطاع غزة)، ولكن الانتهاكات في العام 2012 نوعية وتمارس لأول مرة مثل الاعتقال. وبين أن الصحفيين يحترمون القضاء والنيابة العامة، ولكن قد يكون هناك بعض الانتقاد لبعض القرارات الصادرة عنها. كما بين أن هناك تناقض في بعض القوانين مثل قانون المطبوعات وقانون العقوبات، حيث يجيز قانون المطبوعات للصحفي الاحتفاظ بالوثائق التي تدعم ما ينشره، وعدم إبرازها إلا في بقرار محكمة. كما أن هناك مليون مستخدم للإنترنت ألفين منهم صحفيين فقط، ولذلك هناك صعوبة كبيرة في مواجهة ما يكتب على الإنترنت. أما الصحافة الرسمية فهي منضبطة وتلتزم بالقانون. كما استهجن السيد عمر نزال اعتقال الصحفي على خلفية عمله المهني.

السيد عمار العكر:

بين السيد عمار العكر أن شركة الاتصالات قد تعرضت لانتقادات هائلة بسبب حجب بعض المواقع الإلكترونية، ولكن يجدر الانتباه إلى أن دور الشركة هو تنفيذي، وتعمل الشركة جاهدة على بناء شبكة انترنت قوية وتعزيز الاستعدادات لمواجهة أي عملية هجوم او قرصنة. ولكن الشركة ملزمة بتنفيذ القرارات الصادرة عن النائب العام للكشف عن أية مكالمات أو أرقام، أو العمل على حجب بعض المواقع الإلكترونية، ولا تستطيع الشركة تنفيذ ذلك دون قرار مكتوب من النائب العام. من ناحية أخرى تساعد الشركة النيابة العامة في الكشف عن العديد من الجرائم التي يتم ارتكابها.

ملخص النقاش:

- **محمد العايدي/ مستشار وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:** إذا كانت نقابة الصحفيين ضد اعتقال الصحفي، ولكن عندما يساء لشخص ما من قبل أحد الصحفيين، هل تود نقابة الصحفيين أن يتوجه المواطن إليها، وماذا ستعمل النقابة لإعطاء المواطن حقه؟
- **محمد الرجوب/ راديو أجيال:** إن قرار الرئيس بوقف حجب المواقع الإلكترونية خلط الأوراق بشكل أكبر، حيث يعد ذلك تدخلاً فجاً من السلطة التنفيذية بالسلطة القضائية، إذ يعين النائب العام بقرار من مجلس القضاء الأعلى، وبالتالي من المفروض أن تصدر قراراته بشكل مستقل. كما ان المشكلة أعمق من ذلك بكثير حيث بإمكان أي مواطن أن يدخل إلى الانترنت من خلال استخدام الشركات الإسرائيلية وينشء صفحة على الفيس بوك ينتحل بها شخصية أي شخص آخر ويكتب ما يشاء.
- **زلفى شحرور/ وكالة وفا الفلسطينية للأنباء:** أين الفرق بين المؤسسة الصحفية الرسمية والصحفي كشخص والموقع الإلكتروني في تحمل المسؤولية، وهل توظف المؤسسات الصحفية مستشارين قانونيين لتلافي الوقوع في مخالفة

القانون؟. كما أن الصحفي بحاجة إلى الاطلاع على القوانين ذات العلاقة، عدا عن التعارض بين القوانين، مما يزيد من تعقيد المشكلة.

- ✧ **هيثم عقل/ موقع شاشة نيوز الإلكتروني:** كيف يتم حماية المادة أو الأخبار التي ينشرها الموقع الإلكتروني الإخباري من السرقة؟.
- ✧ **غازي بني عودة/ مركز مدى:** لسنا ضد الصحفيين إذا ارتكبوا جريمة. ولكن الأمر يتعلق بحرية الإعلام. لماذا يحبس الصحفي قبل إثبات الجرم عليه؟. ولكن هناك وزراء اتهموا ولم يتم حبسهم؟. إذا لم يتم التعرف على أصحاب الموقع الإلكتروني، كيف يتم إغلاقه؟. وهل سيتم حبس أفراد الأجهزة الأمنية الذين ارتكبوا انتهاكات ضد الصحفيين؟.
- ✧ **حازم الشنار/ وزارة الاقتصاد الوطني:** ما مدى مراعاة عامل الوقت خاصة في ظل التطور الكبير للتكنولوجيا في صياغة القوانين مثل قانون المعاملات الإلكترونية، حيث يتم العمل عليه منذ نحو سنتين تقريباً مع أنه هناك قوانين أقل أهيمة وتم إقرارها؟. نحن مكشوفين ومستباحين، أين دور مجلس أمن المعلومات فيما يتعلق بالمشكلات المتعلقة بالإنترنت، حيث صدر قرار من مجلس الوزراء بتشكيله قبل نحو شهرين؟.
- ✧ **عدنان أبو الحمص/ شركة باديكو:** كيف تسمح وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لبعض شركات الإنترنت بالعمل بدون ترخيص؟.
- ✧ **عمر/شركة بيتا:** أن يكون هناك بيت خبرة في مكتب النائب العام؟ هل يكفي ان يكتب الموقع الإلكتروني أنه غير مسؤول عن المحتوى؟. كما ان هناك تضارب بين مكتب النائب العام، ووزارة الاتصالات حول حجب المواقع الإلكترونية.
- ✧ **رامي المهداوي/ مؤسسة منتدى مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني الإلكتروني:** إن عدم وجود جسم يهتم بالإعلام الفلسطيني يشكل ضبابية في الصلاحيات والمسؤوليات؟. وهناك عدم وضوح من نقابة الصحفيين من الصحافة الإلكترونية يعطي ضبابية أيضاً في كيفية الإعلام؟. وهناك حاجة ماسة لتدريب الأطراف ذات العلاقة بالإنترنت مثل القضاة ووكلاء النيابة العامة لرفع قدراتهم بالتعامل مع المشكلات المختلفة المتعلقة بالإنترنت. وما مدى انتهاك حقوق الإنسان من حيث تصويره وهو في الشارع من قبل العديد من الكاميرات؟
- ✧ **وليد الأسطل/ وزارة النقل والمواصلات:** الجرائم الإلكترونية من حيث التجسس والقرصنة والمواقع المشبوهة وغسيل أموال... كيف نواجه كل هذه المخاطر بشكل فعال؟.

أهم التوصيات:

- ❖ هناك فوضى في الفضاء الإلكتروني، تحتاج إلى سن قوانين تحد من الجرائم الإلكترونية.
- ❖ التأكيد على تصريح النائب العام بأنه لن يتم حجب مواقع إلكترونية بعد اليوم.
- ❖ ضرورة وجود فريق من الخبراء والمختصين المستقلين تستعين بهم النيابة العامة في القضايا ذات العلاقة بالإنترنت.
- ❖ تفعيل مجلس أمن المعلومات.

ورقة خلفية حول:
تنظيم حرية استخدام الانترنت

في عصرنا الحالي، تعتبر وسائل الاتصال الحديثة خاصة الانترنت من اهم عناصر التقدم والازدهار الحضاري، فقد بات يوظف في شتى مجالات الحياه وفي معظم المؤسسات (الجامعات، الشركات، الدوائر الحكومية،...، الخ) وله مردود ايجابي في مختلف العمليات التربوية والعلمية والثقافية والاقتصادية والاعلامية. يعتبر الانترنت ايضا من اهم مصادر المعلومات والاخبار المنتشرة حول العالم ومن اكثرها تطورا وتأثيرا على الراي العام. فلا يمكن ان ننسى تأثير مواقع التواصل الاجتماعي عبر الانترنت في تحريك الثورات في دول الربيع العربي.

من ناحية اخرى، ان التطور الكبير للانترنت ادى الى ظهور العديد من السلوكيات الاجتماعية الخاطئة كتصفح المواقع الاباحية والادمان المرضي على الانترنت، والى بروز ما بات يعرف بجرائم الانترنت. العديد من الدول بدأت باتخاذ الاجراءات المناسبة وسن القوانين الازمة بمكافحة الجرائم الالكترونية مثل:

1. فرض التشريعات اللازمة لحماية ملكية الكمبيوتر، وللبيانات،والمعلومات والمعدات اللازمة للتشغيل والتوصيل.
2. زيادة الوعي الوطني لجرائم الكمبيوتر وللعقوبات المترتبة عليها.
3. إنشاء وحدات مختصة في التحقيق في جرائم الكمبيوتر في المحاكم والشرطة.
4. إيجاد نوع من التعاون مع الدول الأخرى في الحماية والوقاية من هذه الجرائم.

لكن قبل ذلك، فانه من الضروري ان تقوم الدول بتحديد ماهية الافعال التي يجب تصنيفها كمخالفة للقانون، اي تحديد الممارسات التي يمكن اعتبارها كجرائم الكترونية تستوجب العقوبة.

جرائم الانترنت

تعرف جرائم الانترنت او الجرائم الالكترونية على انها " كل فعل من شأنه الاعتداء على الأموال المادية أو المعنوية يكون ناتجاً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن تدخل التقنية المعلوماتية". ويعرفها خبراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بأنها: "كل سلوك غير مشروع أو غير أخلاقي أو غير مصرح به يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات و/ أو نقلها" (عرب، 2006). تتنوع الجرائم الالكترونية بين الالتقاط غير المشروع للمعلومات أو البيانات، الدخول غير المشروع على أنظمة الحاسب الآلي، التجسس والتصنت على البيانات والمعلومات، انتهاك خصوصيات الغير أو التعدي على حقهم في الاحتفاظ بأسرارهم وتزوير البيانات أو وثائق مبرمجة أيا كان شكلها، والتحويل الالكتروني غير المشروع للاموال.

يوجد هناك العديد من الآثار السلبية للجرائم الالكترونية على مختلف جوانب الحياة سواء السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية. فالعديد من الدول والمؤسسات تعرضت الى خسائر اقتصادية فادحة نتيجة الى سرقة البطاقات الائتمانية، غسيل الاموال او الاحتيال. فعلى سبيل المثال في بريطانيا حسب تقرير اعده المكتب البيريطاني لضمان امن الانتلانت والمعلومات، بلغ تكلفة الجرائم الالكترونية على الاقتصاد البريطاني نحو 27 مليار جنيه استرليني، حيث تحملت المؤسسات العبئ الاكبر منها (21 مليار استرليني).

الرقابة على الانترنت

تعتبر الرقابة على الانترنت سواء من قبل الحكومة او الاسرة ضرورية من اجل السيطرة على بعض الاثار السلبية التي قد يسببها الاستعمال الخاطئ للانترنت. فالرقابة التي تفرضها الاسر على استخدام الانترنت تعتبر ضرورية من اجل تجنب العديد

من السلوكيات الخاطئة التي يقوم بها الابناء وخاصة الاطفال مثل الدخول الى المواقع الاباحية وعمليات التحرش بالفتيات وانتحال شخصيات وهمية. اما الرقابة من قبل الدولة فتعتبر ضرورية ايضا في بعض الاحيان من اجل وقف التهديد او الخطر المحتمل الذي يشكله بعض الافراد او الجماعات. فكلنا سمعنا عن الرقابة التي تقوم بها امريكا والدول الاوروبية على المنتديات والمواقع الالكترونية من اجل معرفة وتتبع الاشخصاص الذين ينوون القيام باعمال تعتبر مخالفة للقانون سواء من قبل افراد او جماعات. فعلى سبيل المثال، اعتمد تنظيم القاعدة على الانترنت والمنتديات من اجل بث افكاره ومن اجل تجنيد بعض الشباب ليقوموا بشن هجمات على مصالح غربية حول العالم.

ان المعايير التي تعتمدها بعض الحكومات في تصنيفها للافعال المقبولة وغير المقبولة قد تؤدي في بعض الاحيان الى المساس بالحقوق الاساسية للمواطنين كحرية الراي والتعبير، حرية الاعتقاد والفكر، وقد تكون في الكثير من الاحيان مخالفة تتعارض مع القوانين الاساسية الموجودة في الدولة. فكثيرا ما تلجا الحكومات وخاصة في دول العالم الثالث الى حجب بعض المواقع التي تخالفها في الراي، والى مراقبة الرسائل الالكترونية والمعلومات الخاصة بالمواطنين والتي تمس خصوصيتهم وحريتهم الشخصية.

في بعض الاحيان يكون الهدف الاساسي من قوانين الجرائم الالكترونية هو توسيع نطاق قانون العقوبات القائمة لتشمل عالم شبكة الانترنت، الا انه يمكن توسيعه من اجل تجريم الممارسات المعتادة للصحافيين العاملين عبر الانترنت: كأدارة صفحة للتعليق او كتابه مقالات سياسية معارضة لتوجهات النظام القائم.

ان التجارب حول العالم تعتبر كثيرة ومتنوعة عن الممارسات والجهود التي تقوم بها الحكومات للسيطرة على تدفق المعلومات بحيث تحد من حرية التعبير وتخترق الخصوصية الفردية. فالعديد من الدول مثل الصين وايران ومعظم الدول العربية تفرض الكثير من القيود والرقابة على وسائل المعلومات وخاصة الانترنت الذي اصبح من اهم وسائل الاتصال وانتشار المعلومات في العصر الحديث. تتركز الرقابة في اغلب الاحيان على المحتوى السياسي والثقافي للموضوعات التي يتم نشرها عبر شبكة الانترنت بشكل اساسي المدونات والمواقع الاجتماعية كفيسبوك وعلى المواقع الاخبارية ووسائل الاعلام. حتى الديمقراطيات الناضجة في العديد من دول العالم المتقدم كفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة تفرض قيودا على امكانية الوصول الى بعض مواقع الانترنت وتفرض عقوبات على بعض المواد التي يتم نشرها.

الانترنت والرقابة الالكترونية في فلسطين

في فلسطين، تضاعف عدد المستخدمين للانترنت خلال السنوات الماضية. فقد ارتفعت نسبة الاشخاص الذين يستخدمون الانترنت من 15.9% عام 2007 الى 28.5 عام 2009، بينما ارتفعت نسبة المؤسسات التي تستخدم الانترنت من 12.7% عام 2007 الى 20.4% عام 2009. هذه النسب تعتبر جيدة اذا ما قورنت بالدول المحيطة ومع الاخذ بعين الاعتبار الظروف السياسية التي تمر بها الاراضي الفلسطينية. تعتبر شبكة الانترنت المتنفس الرئيسي للشباب الفلسطيني للتواصل مع العالم بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية التي تحد من قدرته على التنقل داخليا وخارجيا، بشكل خاص في قطاع غزة.

كغيره من الشباب حول العالم، يستخدم العديد من الشباب الفلسطيني الانترنت بطريقة خاطئة تخالف القوانين المتبعة والسلوكيات الاجتماعية الصحيحة. هذا ما يؤكد عليه العديد من الاطراف ذات العلاقة في ان الجريمة الالكترونية منتشرة في الاراضي الفلسطينية، على الرغم من صعوبة ايجاد الوثائق التي تبين عدد هذه الجرائم بسبب عدم وجود قانون يحدد انواع وعقوبات الجرائم الالكترونية. تتنوع الجرائم الالكترونية في الاراضي الفلسطينية بين الدخول إلى المواقع الإلكترونية الرئيسة لشركة جوال أو الاتصالات أو شركة حضارة، وتسديد فواتير للمتسللين، الجرائم الجنسية مثل تصوير فتيات في أوضاع مخلة من خلال المحادثة الإلكترونية، ثم ابتزازهن للحصول على الأموال، الحصول على معلومات يمنع الوصول

إليها، كما حدث في تسريب دليل المشتركين في شركة جوال، اختراق بعض المواقع الإلكترونية، كما حدث مثلاً أن قام شاب من قطاع غزة باختراق الحاسوب الرئيس لدولة البرتغال، سرقة العديد من بطاقات الصراف الآلي، ومحاولة سرقة الأموال من خلالها، التشهير والقدح والذم وخاصة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي مثل موقع الفيس بوك و التغرير ومحاولة الاحتيال من خلال إرسال رسائل إلكترونية للشخص بأنه ربح مبلغ معين ويطلب منه معلومات وبيانات.

من هنا يجب على الحكومة الفلسطينية ان تقوم باتخاذ الاجراءات المناسبة وسن القوانين التي تنظم استخدام الانترنت وتمنع حصول مثل هذه المخالفات، مع ضمان عدم مساسها بالحريات العامة وخصوصية الفرد. فالسلطة الفلسطينية أمام مسؤولية تاريخية وأخلاقية في وضع أسس متينة لدولة ديمقراطية حديثة ذات نسيج اجتماعي قوي تراعى فيها حقوق ألإنسان وتصان حرياته الشخصية.

ان العديد من المؤسسات الحقوقية والناشطين في مجال حقوق الانسان ترفض تدخل الحكومة في حجب بعض المواقع الالكترونية وخاصة الاباحية منها لخشيتهم من ان تتجاوز السلطة الفلسطينية صلاحياتها في معالجة الجرائم الالكترونية وتقليل الخطر السلبي للانترنت على المجتمع بحيث تقوم بفرض اجراءات وقيود على استخدام الانترنت كأداه للتعبير عن الراي ونقل المعلومة والخبر.

هناك العديد من المؤشرات التي تدل على ان السلطة الفلسطيمية باتت تفرض بعض القيود والرقابة على استخدام الانترنت في الاراضي الفلسطينية بطريقة مخالفة للقانون، حيث لا يوجد قانون فلسطيني يسمح بتلك الرقابة. ففي خبر نشرته وكالة معا الاخبارية بتاريخ 2012/04/24 ان السلطة الفلسطينية قامت بحجب بعض مواقع الاخبارية على شبكت الانترنت التي تنتقد الرئيس محمود عباس. من ابرز هذه المواقع: أمد للإعلام، وصوت فتح الإعلامي، وفراس برس، و In Light Press، والكرامة برس، والكوفية برس، ووكالة ميلاد الإخبارية، وهي في غالبيتها تابعة للعضو السابق للجنة المركزية لحركة فتح محمد دحلان. استعانت السلطة بشركة الاتصالات الفلسطينية بالتل التي استخدمت برنامج "Squid" لحجب هذه المواقع.

ان باستطاعة السلطة الفلسطينية بدل اغلاق المواقع الالكترونية اتخاذ بعض الاجراءات والقوانين التي تعالج المشكلة :

1. بخصوص حجب المواقع الاباحية، فبأمكان الدولة ان تعزز دور الاسرة من خلال القيام بحملات توعية وتثقيف للاسر الفلسطيينية لتقوم بدورها الرقابي على ابناءها عند استخدامهم لشبكة الانترنت، وكذلك نشر بيانات تحذيرية عن مخاطر الاستعمال الخاطئ للانترنت خاصة ان الشباب الفلسطيني مستهدف من قبل اسرائيل.
2. اما بخصوص المقالات على الانترنت والتي تعتبرها السلطة تمس بهيبة الدولة وبشخص الرئيس، فهناك قوانين تمنح فيها الأفراد حق الرد على مقال تناولهم ويعتقدون أنه خاطئ، أو غير دقيق، أو فيه تشهير أو تضليل. ففي عام 2006، اعتمد البرلمان الأوروبي توصية مجلس أوروبا بأن يفرض حق الرد على وسائل الإعلام العاملة على الإنترنت.
3. ان تترك الدولة الحق للمؤسسات ان تقوم بحجب المواقع التي تعتبرها غير مناسبة للعاملين فيها والتي تضر بكفاءتهم في العمل. تعتبر عملية الفلترة من اكثر الطرق استخداما في هذا المجال.

سجل الحضور لجلسة الطاولة المستديرة (3)

تنظيم حرية استخدامات الانترنت

الاسم	المسمى الوظيفي	المؤسسة
غازي بني عودة	صحفي	مركز مدى
Stefonia Kisker	Project Manager	FES
عامر سماره	منسق اعلام	مجموعة الاتصالات
أحمد المغني	النائب العام	
عواد الجعفري	صحفي	جريدة القدس
سامي صفيه	مصور	تلفزيون القدس التربوي
وفاء الكسواني	مراسلة	تلفزيون القدس التربوي
تمارا جميل عواد	مساعد قانوني	مجلس القضاء الأعلى
أمل المصري المغربي	رئيسة مجلس الإدارة	منتدى سيدات الأعمال
عمر الساحلي	أمين السر	اتحاد شركات أنظمة المعلومات الفلسطيني (بيتا)
صالح حكواتي	اعلامي	
حازم شنار	وكيل مساعد	وزارة الاقتصاد الوطني
آيات محمد عوض	رئيس قسم احصاءات العلم والتكنولوجيا	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
عزام عبد القادر	مصور	بالميديا
رامي شمشوم	مدير شركة حضارة	حضارة
صبري صيدم	مستشار الرئيس لشؤون تكنولوجيا المعلومات	
محمد الرجوب	مراسل	راديو أجيل
ماجده سالم	محاضرة	جامعة بيرزيت
عمار العكر	الرئيس التنفيذي	مجموعة الاتصالات الفلسطينية
هاني عامر	مدير تكنولوجيا المعلومات	
ماهر طعمه	مدير البرمجة والانترنت	ديوان الموظفين العام
محمد العايدي	مستشار وزارة الاتصالات	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
حمزة السلايمة	مراسل صحفي	تلفزيون وطن
سليمان زهيري	وكيل وزارة	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
سام بحور		
Eva		FES
عدنان أبو الحمص	مستشار	باديكو
عبد المجليد ملحم	مدير عام	مجموعة الاتصالات
عبير حزبون	مدير تنفيذي	اتحاد شركات أنظمة المعلومات الفلسطيني (بيتا)
زلفى شحرور	صحفي	وكالة وفا
عمر نزال	نقابة الصحفيين	
وليد الأسطل	مكتب وكيل وزارة النقل	وزارة النقل والمواصلات
مروان محمد عقل	مكتب الأمانة العامة لجبهة التحرير	جبهة التحرير الفلسطينية
غيدان بعارة	مهندس حاسوب	مجلس القضاء الأعلى
عزت شعيبي	محامي	
منير الجانوب		
رشا سليمان	علاقات عامة	وزارة الحكم المحلي